



The American Foreign Policy Decisions towards Arab States and the Influence of the Zionist Lobby

Abdlnabi Ahmed Abdallah Salih *

Department of Sociology, Faculty of Education, Bani Waleed University, Bani Walid, Libya

قرارات السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الدول العربية وتأثير اللوبي الصهيوني

عبد النبي أحمد عبد الله *

قسم علم الاجتماع، كلية التربية، جامعة بني وليد، بني وليد، ليبيا

*Corresponding author: abduanbiz123@gmail.com

Received: October 23, 2025

Accepted: November 22, 2025

Published: November 28, 2025

Abstract:

This research examines the influence of the Zionist Lobby on American foreign policy decisions towards Arab states. The study addresses the problem of understanding the extent of influence exerted by Zionist groups on the U.S. foreign policy decision-maker and how this policy is directed to serve the interests of "Israel".

The research concluded that the U.S. foreign policy towards the Arab region is shaped by internal pressures, primarily the Zionist Lobby. The Lobby is identified as a large group of informal organizations, most notably the "American Israel Public Affairs Committee" (AIPAC). This lobby works to achieve its goals by infiltrating and influencing key U.S. foreign policy decision-making bodies, including the Department of State, Congress, Department of Defense, National Security Council, Central Intelligence Agency, media and research centers, and economic corporations.

U.S. policy objectives in the Arab region include strategic goals such as: preventing the Russian Federation from establishing spheres of influence, securing Western access to oil resources, guaranteeing the security and existence of Israel, and eliminating national liberation movements. The study emphasized that Israel holds a significant position in American strategy, serving as a tool to combat certain regional regimes, with the bilateral relationship based on philosophical foundations, shared values, and an absolute American commitment to Israeli security.

Keywords: American Foreign Policy, Zionist Lobby, AIPAC, U.S. Decision-Making, Arab-American Relations, Middle East Strategy, Israel's Security.

المخلص

يتناول هذا البحث دراسة تأثير اللوبي الصهيوني في قرارات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول العربية. ينطلق البحث من إشكالية معرفة مدى تأثير الجماعات الصهيونية على صانع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية وكيفية توجيهها لخدمة مصالح "إسرائيل". خلص البحث إلى أن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول العربية تتشكل متأثرة بضغوط داخلية، وفي مقدمتها اللوبي الصهيوني. وقد تبين أن

اللوبي الصهيوني هو مجموعة كبيرة من المنظمات غير الرسمية، أبرزها "لجنة الشؤون العامة الإسرائيلية الأمريكية (إيباك AIPAC) يعمل هذا اللوبي على تحقيق أهدافه من خلال التغلغل والتأثير في أجهزة صنع القرار السياسي الخارجي للولايات المتحدة، بما في ذلك: وزارة الخارجية، والكونغرس، ووزارة الدفاع، ومجلس الأمن القومي، ووكالة المخابرات المركزية، ووسائل الإعلام ومراكز البحث، والشركات الاقتصادية. تهدف السياسة الأمريكية في المنطقة العربية إلى تحقيق أهداف استراتيجية مثل: الحيلولة دون إقامة الاتحاد الروسي لمواقع نفوذ في المنطقة، وتأمين وصول الغرب إلى منابع البترول، وضمان أمن ووجود إسرائيل، والقضاء على حركات التحرر الوطني. وقد أكد البحث على أن إسرائيل تتمتع بمكانة هامة في الاستراتيجية الأمريكية، وتعتبر أداة لمحاربة بعض الأنظمة الإقليمية، وتقوم العلاقة بين البلدين على أسس فلسفية وقيم مشتركة والتزام أمريكي مطلق بأمن إسرائيل.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية الأمريكية، اللوبي الصهيوني، إيباك (AIPAC)، صنع القرار الأمريكي، العلاقات العربية الأمريكية، استراتيجية الشرق الأوسط، أمن إسرائيل.

المقدمة

تُعَدُّ السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط واحدة من أهم محاور الاهتمام في دراسات العلاقات الدولية، نظرًا للمكانة التي تحتلها الولايات المتحدة كقوة عظمى في النظام الدولي الراهن. وتشهد هذه السياسة تعقيدًا نابعًا من تداخل المصالح الاستراتيجية مع الديناميكيات الداخلية لعملية صنع القرار، وفي مقدمتها تأثير جماعات الضغط (اللوبيات). وتنصرف السياسة الخارجية، في أبسط تعريفاتها، إلى مجموعة الأفعال التي تقوم بها الدولة لتحقيق أهدافها في البيئة الدولية، وتنفذ من خلال أدوات مختلفة كالأداة الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والرمزية والاستخبارية.

مشكلة البحث (الإشكالية)

تنبثق مشكلة البحث من التساؤل حول مدى قدرة جماعات الضغط على توجيه مسار هذه السياسة، وخاصةً في العلاقة مع الدول العربية. ويُعد اللوبي الصهيوني من أبرز هذه الجماعات التي سعت، تاريخيًا، للتأثير على صانع القرار في الولايات المتحدة. وبناءً عليه، تسعى هذه الدراسة للإجابة على التساؤلات المحورية التالية: ما هي طبيعة وأهداف اللوبي الصهيوني وتشكيلاته التنظيمية في الولايات المتحدة؟ وما هو المدى الحقيقي لتغلغل وتأثير هذا اللوبي في أجهزة صنع القرار السياسي الأمريكي، بما في ذلك الكونغرس، ووزارة الخارجية، والأجهزة الأمنية والإعلامية؟ وهل تتأثر قرارات السياسة الأمريكية بضغوطات اللوبي تجاه الدول العربية؟ وفي سياق ذلك، ما هي الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة تجاه الدول العربية، وما هي مكانة إسرائيل ضمن هذه الاستراتيجية الأمريكية؟

أهمية وأهداف الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من كونها محاولة لـ "معرفة مدى تأثير الجماعات الصهيونية داخل الولايات الأمريكية على صانع للسياسة الخارجية لأمريكا"، وكشف الوسائل التي يتبعها اللوبي في توجيه هذه السياسة لخدمة مصالح "دولة إسرائيل". إن فهم آليات عمل هذا اللوبي يساهم في إلقاء الضوء على الديناميكيات الخفية التي تشكل العلاقات العربية-الأمريكية (ربيع، 1990). وتهدف الدراسة إلى:

1. التعريف النظري بمفهوم السياسة الخارجية وأدواتها.
2. تحديد طبيعة وأهداف اللوبي الصهيوني وتنظيماته (أوبرين، 1986).
3. تحليل أبعاد تغلغل اللوبي في المؤسسات الأمريكية الفاعلة في صنع القرار.
4. تحديد أهداف السياسة الأمريكية تجاه الدول العربية وبلورة مكانة إسرائيل في الاستراتيجية الأمريكية.

منهجية البحث

اعتمدت هذه الدراسة على منهجية متعددة الأبعاد لتحقيق أهدافها. شملت المنهجية المنهج الوصفي لوصف الظواهر والمتغيرات المتعلقة باللوبي الصهيوني والسياسة الأمريكية، والمنهج التحليلي لتحليل آليات تأثير اللوبي على أجهزة صنع القرار، بالإضافة إلى المنهج التاريخي لمتابعة تطور هذه العلاقة وتأثيرها على مر الزمن، مع استخدام منهج دراسة الحالة في بعض الأجزاء.

هيكلية البحث

تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية لخدمة الأهداف البحثية. يتناول الفصل الأول التأصيل النظري لبعض مفاهيم السياسة الخارجية، مركزاً على مفهومها وأدواتها. بينما يُخصص الفصل الثاني لدراسة دور اللوبي الصهيوني في قرارات السياسة الخارجية الأمريكية، من حيث طبيعته وأهدافه وأبعاد تغلغله في أجهزة صنع السياسة. وأخيراً، يستعرض الفصل الثالث السياسة الأمريكية اتجاه منطقة الشرق الأوسط، ويحدد أهدافها تجاه الدول العربية ومكانة إسرائيل في الاستراتيجية الأمريكية.

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية

يُعد مفهوم السياسة الخارجية من المفاهيم الأساسية في حقل العلوم السياسية التي لا تزال تواجه تحدياً يتمثل في غياب تعريف محدد ومتفق عليه بين الباحثين والمتخصصين. ويعود هذا الاختلاف إلى زوايا النظر المتباينة التي ينطلق منها كل باحث أو مدرسة فكرية.

وقد قدم المتخصصون عدة تعريفات للسياسة الخارجية يمكن إجمالها فيما يلي:

- عرّفها الدكتور فاضل زكي محمد بأنها: "الخطّة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة مع غيرها من الدول (محمد، 1975، ص. 23).
 - بينما يرى الدكتور محمد شمش "مجموعة الأفعال وردود الأفعال التي تقوم بها الدولة في البيئة الدولية ساعية إلى تحقيق أهداف قد تكون محددة في إطار الوسائل المختلفة لتلك الدولة (شمش، 1996، ص. 341-342).
 - فيما يركز الدكتور محمد السيد سليم على جانب الاختيار والبرمجة، إذ يُعرّفها بأنها: "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي (سليم، 1989، ص. 16).
 - ويُعرّفها الدكتور مازن الرمضاني بشكل مبسط بأنها: "القرارات التي تحدد أهداف الدولة الخارجية والأعمال التي تتخذ لتنفيذ تلك القرارات" (الرمضاني، 1991، ص. 27).
 - أما الدكتور علي الدين هلال فيشير إلى أن السياسة الخارجية، عموماً، تُقصد بها: "نشاط وسلوك الفاعلين الدوليين في المجال الخارجي (عبدالله، ص. 9).
- إن هذا التباين في تعريفات السياسة الخارجية يعكس مدى اختلاف الفلسفة الأكاديمية والمسار العلمي لكل باحث، لكنها جميعاً تلتقي عند فكرة أساسية وهي أنها تمثل سلوك الدولة الموجه نحو البيئة الدولية لتحقيق أهدافها (الرمضاني، 1991، ص. 23).

المبحث الثاني: أدوات السياسة الخارجية

تعتمد الدولة في تنفيذ أهداف وغايات سياستها الخارجية على مجموعة من الأدوات التي توظفها حسب طبيعة الموقف والهدف المراد تحقيقه، وأبرز هذه الأدوات هي:

أولاً: الأداة الدبلوماسية

تُعدّ الأداة الدبلوماسية من أكثر الأدوات حساسية وفعالية في أي دولة، حيث يتعلق العمل الدبلوماسي بالتطبيق العملي لأهداف السياسة الخارجية. ويُمكن تعريف الدبلوماسية بأنها: مجموعة من المهارات والقرارات التي تستعملها الدولة لتمثيل مصالحها حيال الدول والمنظمات الدولية الأخرى. وتشمل وظائفها شرح وتوضيح سياسات الدولة، واتخاذ الإجراءات القانونية والدبلوماسية لخدمة وحماية رعاياها في الخارج من خلال شبكة من السفارات والقنصليات. وتُعتبر الوظيفة التفاوضية (المفاوضة) من أبرز وظائف

الدبلوماسية وأكثرها اتساعاً واستعمالاً في الوقت الراهن، ويقصد بها المباحثات والمداولات التي تُجرى لحل النزاعات أو ترتيب المصالح.

ثانياً: الأداة الاقتصادية

تُصنّف الأداة الاقتصادية ضمن الأدوات الهامة والمستخدم في تنفيذ السياسة الخارجية، إذ ترتبط العلاقات الدولية بشكل كبير بالعوامل الاقتصادية؛ فبينما تُعرف السياسة من حيث علاقات القوة، يتعلق الاقتصاد باستخدام الموارد الإنتاجية النادرة (عبدالله، ص. 132). وتتنوع الوسائل الاقتصادية كأدوات لتحقيق السياسة الخارجية، ويمكن تحديد أهمها في الأساليب التالية:

1. **أسلوب المساعدات الاقتصادية الخارجية:** تُعدّ المساعدات الاقتصادية من أهم وسائل تنفيذ أهداف السياسة الخارجية للدول ذات الإمكانيات الاقتصادية الكبيرة. حيث تحاول الدول المانحة التأثير على سلوك الدولة المتلقية للمساعدات من خلال عدة طرق هي:

- أسلوب الإغراء.
- أسلوب التهديد أو الضغط.
- الأسلوب الاشتراطي.

2. **أسلوب المقاطعة الاقتصادية:** ويُقصد به قطع العلاقات التجارية مع دولة أو مؤسساتها أو رعاياها بهدف إلحاق خسائر مادية بالدولة المستهدفة. هذه الخسائر قد تؤدي إلى إثارة الرأي العام وتوليد مشكلات سياسية تؤثر على صانع القرار داخلياً أو خارجياً (الرمضاني، 1991، ص. 156).

3. **أسلوب الحظر أو التحريم (Embargo):** يُطبّق عادة على المبادلات التجارية، وقد يكون على الصادرات والواردات أو كليهما، ويُمكن أن يكون شاملاً أو جزئياً. ومن أبرز الأمثلة على الحظر الشامل ذلك الذي فرضته الولايات المتحدة على التجارة مع الصين وكوبا حتى سبعينيات القرن الماضي.

ثالثاً: الأداة العسكرية

تُعرف الأداة العسكرية بأنها مجموعة القدرات لاستخدام أو التهديد باستخدام القوة المسلحة المنظمة من قبل وحدة دولية ضد وحدات دولية أخرى. وتنقسم استخدامات القوة العسكرية في السياسة الخارجية إلى ثلاثة أساليب رئيسية:

1. **أسلوب الاستخدام الفعلي للقوة المسلحة:** لتحقيق أهداف السياسة الخارجية مباشرة.
2. **أسلوب التهديد باستخدام القوة المسلحة:** لإجبار الوحدات الدولية الأخرى على الرضوخ والاستجابة لأهداف السياسة الخارجية.
3. **أسلوب استعراض القوة المسلحة:** بهدف إثارة مخاوف الوحدات الدولية الأخرى والتأثير على مواقفها تجاه القضايا الدولية أو الإقليمية.

رابعاً: الأداة الرمزية والاستخبارية

تتضمن هذه الأدوات جانباً هاماً من العمل غير المباشر في البيئة الدولية:

■ **الأداة الرمزية:** تشمل مجموعة الأدوات التي تستخدمها الدولة للتأثير في أفكار الآخرين، مثل الأدوات الدعائية والأيدولوجية والثقافية. وتهدف الأدوات الدعائية تحديداً إلى سعي الدول للتأثير في مفاهيم الناس العاديين والنخب الفكرية والثقافية في الدول الأخرى باتجاه تأييد أو رفض سياسة الدولة الخارجية (محمد، 1975، ص. 107).

■ **الأداة الاستخبارية (التجسس):** تنقسم إلى فرعين أساسيين:

1. **التجسس التكتيكي:** ويوفر المعلومات التي يحتاجها القائد الميداني لعملياته.
2. **التجسس المضاد:** ويسعى للحفاظ على سرية المعلومات التي تملكها الدولة وعملياتها التجسسية الخاصة.

يتعلق التجسس بالعمل في بيئة خارجية، لذا يتم اختيار الشخص القادر لغوياً وسلوكياً على القيام بدوره على أكمل وجه لتجنب كشفه من طرف الأجهزة الاستخبارية في الدولة المبعوث إليها (محمد، 1975، ص. 155-160).

اللوبي الصهيوني في قرارات السياسة الخارجية الأمريكية المبحث الأول: طبيعة وأهداف اللوبي الصهيوني

يُشير مصطلح اللوبي الصهيوني إلى مجموعة واسعة من المنظمات اليهودية، والتي يتجاوز عددها المئتين، المكرسة لخدمة مصالح إسرائيل وتأمين الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري المطلق لها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية (ربيع، 2006). وتُعدّ "لجنة الشؤون العامة الإسرائيلية الأمريكية" أو (إيباك -AIPAC) المنظمة الأهم والأكثر تأثيراً ونشاطاً والتزاماً بتحقيق هذا الهدف (ربيع، 2006). تأسست النواة الأولى لإيباك عام 1951 كجهة ممثلة لـ "المجلس الصهيوني الأمريكي" في واشنطن. وفي عام 1954، أعاد "كنن"، ممثل واشنطن آنذاك، تسميتها إلى "اللجنة الصهيونية الأمريكية للشؤون العامة" قبل أن تستقر على اسمها الحالي AIPAC عام 1959. ويقع مقرها في كابيتول ستريت بواشنطن، وتُعدّ منذ تأسيسها، وعلى لسان مديرها التنفيذي (موريس أميتاي)، منظمة مكرسة لتأمين الدعم الإسرائيلي (أوبرين، 1986، ص. 182-183).

تنظيمات اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة

يعتمد اللوبي الصهيوني في ممارسة الضغط على شبكة واسعة من المنظمات التي تشكل قواعد نفوذه الرئيسية في مسار السياسة الخارجية الأمريكية. ومن أبرز هذه المنظمات:

1. **مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأمريكية الكبرى: (The Conference of Presidents)**
تأسس هذا المؤتمر في نيويورك عام 1959، وكان نشأته نتيجة مباشرة لشكوى مساعد وزير الخارجية الأمريكي آنذاك، هنري بايدوي، من التنافس بين المنظمات اليهودية على مقابلة الرئيس ايزنهاور لمناقشة قضية إسرائيل والشرق الأوسط (فندلي، 1996، ص. 46).
2. **المنظمة الصهيونية العالمية – القسم الأمريكي: (WZO)**
تأسست في مدينة نيويورك عام 1891، وتصدر عنها مجلة "هاستديم"، وهي مجلة أدبية يهودية متخصصة في القضايا الصهيونية (فندلي، 1996، ص. 21-24).
3. **المنظمة الصهيونية في أمريكا: (ZOA)**
تأسست في نيويورك عام 1897، وتراقب نشاطات الكونغرس والبيت الأبيض والمكاتب الحكومية في واشنطن. وهي تصدر المجلة الفصلية "الصهيونية الأمريكية" وتوفر "أخباراً ملوئة بالحيوية" لا توجد في مكان آخر (عياد، 1989، ص. 25).
4. **اللجنة اليهودية الأمريكية: (AJC)**
تأسست في نيويورك عام 1906 بهدف الدفاع عن الحقوق المدنية والدينية لليهود عالمياً. وتصدر عنها إحدى أشهر الدوريات المتخصصة وهي دورية *Commentary*.

أهداف اللوبي الصهيوني

تتركز أهداف اللوبي الصهيوني في توجيه السياسة الأمريكية لخدمة إسرائيل، وتتعدد أساليبه ما بين الضغط السياسي، والتغلغل المؤسسي، والتأثير على الرأي العام. وتتمثل أهم أهدافه فيما يلي (ربيع، 1990، ص. 107):

1. **الضغط السياسي والمؤسسي:** الضغط على الحكومة الأمريكية وأجهزتها في واشنطن والولايات المختلفة.
2. **التجنيد والتغلغل:** تجنيد أصحاب الخبرة من اليهود وغيرهم من الموالين لإسرائيل في أجهزة البيت الأبيض وفروعه.
3. **التأثير التشريعي والمالي:** السعي لتجنيد أعضاء الكونغرس والتأثير عليهم، خاصة لحملهم على تخصيص مساعدات مالية ضخمة لإسرائيل، والعمل على حجب المساعدات عن العرب.
4. **منع التقارب العربي-الأمريكي:** الحيلولة دون حدوث أي تقارب استراتيجي أو سياسي كبير بين الدول العربية والولايات المتحدة.
5. **الحماية الدولية لإسرائيل:** دعم السياسة الخارجية الإسرائيلية ومباركة أعمالها وحمايتها في المحافل الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

6. **السيطرة الإعلامية ومحاربة المعارضين:** السيطرة على وسائل الإعلام ومحاربة كل من يقف ضد أهداف اللوبي، ويمتد هذا إلى مجال التنشئة السياسية، حيث يولي اللوبي، وخاصة إيباك، أهمية لـ شباب الجامعات بهدف إيجاد جيل جديد من الناشطين المواليين لإسرائيل (العيساوي، 2009، ص. 269-270).

ولا يقتصر عمل اللوبي على الضغط المباشر، بل يمتد إلى محاولة إسقاط أعضاء الكونغرس المعارضين له، كما حدث في عام 1982 عندما حشد اللوبي قواته من لجان العمل السياسي التابعة له، والتي بلغت 33 لجنة آنذاك، للعمل ضد عضو مجلس النواب بول فيندلي وإسقاطه (رميس، 1986، ص. 17). كما قام اللوبي بنشر كتاب "بحوثي" لتشويه سمعة أساتذة الجامعات الذين يتبنون وجهة نظر عربية، وتوزيع هذه "قائمة الأعداء" على الجامعات التي يسيطر عليها. ومن الأمثلة البارزة على نفوذ اللوبي ضغطه الهائل فيما يعرف بـ "قضية المنحة الليبية لجامعة جورج تاون"، فبعد أن تلقت الجامعة هبة من دولة عربية (ليبيا) لمركز الدراسات العربية، شنّ اللوبي حملات إعلامية ضد المركز، ما دفع رئيس الجامعة في فبراير 1981 إلى الإعلان عن رد الهبة العربية، بالرغم من دفاع الجامعة عن استقلالها الأكاديمي، الأمر الذي يبرز قدرة اللوبي على التأثير في قرارات مؤسسات التعليم العالي الحساسة.

الفصل الثاني: أبعاد تغلغل اللوبي الصهيوني في أجهزة صنع السياسة الأمريكية

يتضح النفوذ الهائل للوبي الصهيوني من خلال قدرته على التغلغل والتأثير في مفاصل عملية صنع القرار داخل المؤسسات الحكومية الأمريكية الرئيسية، ويشمل ذلك الأجهزة التنفيذية والتشريعية والاستخباراتية. أولاً: وزارة الخارجية

تعدّ وزارة الخارجية ووزيرها المستشار الأول للرئيس الأمريكي في الشؤون الدولية، وهي الجهة المسؤولة عن إجراء المفاوضات، وتمثيل الإدارة الأمريكية أمام الكونغرس، والدفاع عن برامج المساعدات الاقتصادية والعسكرية للدول الأجنبية. ومع ذلك، لا تخلو الوزارة من ضغوط اللوبي الصهيوني، الذي يعمل على تجاوزها أو إخضاعها.

ويتجلى هذا الضغط في أمثلة تاريخية؛ فعندما سعى (إسحاق كينين)، المدير التنفيذي للمؤتمر الأمريكي-الصهيوني، للحصول على قرض لإسرائيل حديثة التأسيس ضمن خطة مارشال، عارضت وزارة الخارجية طلبه. لكن كينين نجح في تجاوز الرفض من خلال الكونغرس، حيث استطاع حشد 36 سيناتوراً و150 عضواً في مجلس النواب لدعم الخطة، مما أدى إلى تغليب إرادته على موقف وزارة الخارجية (الوعد، 1987، ص. 50). كما تعرض وزراء الخارجية لانتقادات عنيفة من المجموعات الصهيونية، كما حدث مع جورج شولتز عند تعيينه في إدارة ريغان، بسبب علاقاته التجارية ونفطه، التي زعم المنتقدون أنها تجعله أكثر استعداداً لقبول وجهة النظر العربية على حساب الوجهة الإسرائيلية.

ثانياً: الكونغرس

يُعدّ الكونغرس الأمريكي الساحة الأبرز لفاعلية اللوبي الصهيوني، وتتجلى قوة تأثيره في الانتخابات التشريعية أولاً، وصنع القرار داخله ثانياً. فرغم قلة الأعداد اليهودية في بعض الولايات، يلجأ اللوبي إلى مرشحين غير يهود شرط تأييدهم المطلق للصهيونية وحق "إسرائيل" في الوجود. وتكرس "إيباك" معظم وقتها في مبنى الكابيتول، وتركز في دعمها للمرشحين على مدى تأييدهم لإسرائيل بغض النظر عن انتمائهم الحزبي (جرجس، 1998، ص. 67-68).

وقد وصف محلل سابق لوكالة المخابرات إيباك بأنها أصبحت في عهد الرئيس ريغان "شريكاً في صنع القرار السياسي"، وباتت متغلغلة في البيت الأبيض والكونغرس لدرجة يستحيل معها التمييز بين ضغط اللوبي والتفكير الرئاسي المستقل (فندلي، 1996، ص. 110-116).

كما يستثمر اللوبي بكثافة في تمويل الحملات الانتخابية، حتى للمرشحين في الولايات التي لا يوجد فيها تواجد يهودي يُذكر. فعلى سبيل المثال، حصل المرشح جيمس هنت، حاكم ولاية نورث كارولينا سابقاً، على حوالي 131 ألف دولار من لجان العمل السياسي التابعة للوبي الصهيوني عام 1984، كانت كلها تقريباً من خارج الولاية. وفي عام 1984، ذكرت تقارير أن عدد لجان العمل السياسي (PACs) التابعة

للوبي بلغ نحو 54 لجنة، أنفقت 4.25 مليون دولار على دعم الحملات الانتخابية لحوالي 183 مرشحاً (ربيع، 1990، ص. 108).

ورغم هذا النفوذ، انقطع الود بين الكونغرس واللوبي مرتين فقط حول صفقات الأسلحة للمملكة العربية السعودية (عامي 1970 و 1981)، وتم فيها تمرير الصفقات بأغلبية ضئيلة (رميس، 1986، ص. 225). إلا أن اللوبي نجح في المقابل في حث الكونغرس على زيادة المعونة العسكرية والاقتصادية لإسرائيل بعد غزوها للبنان عام 1982، وفي حث الحزب الديمقراطي على تبني قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس والاعتراف بها عاصمة لإسرائيل.

ثالثاً: وزارة الدفاع

تُعدّ وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) مسؤولة عن رسم الاستراتيجية الأمنية وبناء القوات وإدارة القواعد العسكرية (العيساوي، 2009، ص. 214). ونظراً لدورها الحاسم في السياسة الخارجية وتنفيذها، فإنها لا تخلو من ضغوط اللوبي.

ويظهر النفوذ الصهيوني في وزارة الدفاع من خلال الضغط لتسهيل شروط الدعم العسكري لإسرائيل. ففي عهد السناتور (جاكسون) عام 1970، وافق مجلس الشيوخ على منح 500 مليون دولار لشراء أسلحة لإسرائيل، وبعد أن أصبح المبلغ قانوناً، استخدم اللوبي نفوذه لدى وزارة الدفاع للسماح لإسرائيل بإعادة المبلغ بشروط أسهل مما هو معمول به عادة مع الدول الأخرى (صحيفة السفير، 1994، ص. 11).

رابعاً: مجلس الأمن القومي (NSC)

أنشئ مجلس الأمن القومي عام 1947 لتقديم المشورة للرئيس في القضايا الدولية الهامة وتحقيق التناسق بين السياسات الداخلية والخارجية المتعلقة بالأمن القومي. يضم المجلس الرئيس ونائبه ووزيري الدفاع والخارجية، بالإضافة إلى مستشارين دائمين مثل مدير وكالة الاستخبارات المركزية. يبرز دور المجلس في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية، وهذا التأثير ليس بمعزل عن الضغوط التي تمارسها جماعات المصالح وعلى رأسها اللوبي الصهيوني.

خامساً: وكالة المخابرات الأمريكية (CIA)

تلعب وكالة المخابرات المركزية دوراً كبيراً في مسار السياسة الخارجية، وهي تُعدّ أحد المواقع الحساسة التي تتأثر بضغوط جماعات المصالح. ومن أبرز الأمثلة على نفوذ اللوبي في هذا المجال الحملة التي شنها ضد المرشح (شارلز فريمان) ومنعه من قبول ترشيح الرئيس أوباما لرئاسة مجلس الاستخبارات القومي. جاءت الحملة بسبب انتقادات فريمان للسياسة الإسرائيلية والعلاقات الخاصة التي تربط أمريكا بإسرائيل. وقد أعلنت المتحدثة باسم الكونغرس، نانسي بيلوسي، حينها أن تعيين فريمان "خارج حدود الرضا والقبول". واستند اللوبي في انتقاده لفريمان على عدة أسباب (مير شايمر، 2009؛ قناة الجزيرة، 2009):

1. أنه كان وراء إحباط ضربة متوقعة على إيران عندما خُصص مجلس الاستخبارات القومي في تقريره (نوفمبر 2007) إلى أن إيران لم تكن تصنع أسلحة نووية.
2. انتقاده الواضح للوبي الصهيوني في أمريكا وتحذيره من نفوذه.
3. احتجاج المنتقدين على علاقاته الوثيقة بالمملكة العربية السعودية.

سادساً: وسائل الإعلام ومراكز البحث

تُركز الصهيونية العالمية على إحكام السيطرة على وسائل الإعلام المختلفة لتسخيرها لخدمة أهدافها، وهذا ما يفسر تغلغل اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة.

أ. نفوذ اللوبي الصهيوني في الإعلام

لا يقتصر النفوذ على تملك القسم الأعظم من الصحف، بل يشمل السيطرة على موانئ التصدير الإخبارية والقسم الأعظم من وسائل الإعلام الأكثر انتشاراً وتأثيراً في الرأي العام، مثل: *نيويورك تايمز* و *واشنطن بوست* وغيرها. ومن الحالات البارزة التي أظهرت تأثير اللوبي على الصحف الأمريكية، ما حدث بعد نشر صحيفة *الواشنطن بوست* مقالات حول مذبحه صبرا وشاتيلا عام 1982، حيث أدى الضغط إلى اتخاذ قرار غير مسبوق بتعيين ممثل لجماعة مؤيدة لإسرائيل كمراقب في الصحيفة (الواشنطن بوست). وقد وافق المحرر التنفيذي على أن يراقب (بيرفيوم)، المدير التنفيذي لمجلس الجالية اليهودية، عمليات الأخبار لمدة أسبوع شريطة عدم التدخل في عملية التحرير، وهو ما يبرز مستوى التأثير المتاح.

ب. نفوذ اللوبي الصهيوني في مراكز البحث

تُعدّ مراكز البحث قنوات مهمة لنشر أفكار اللوبي الصهيوني والتيار المحافظ، وقد ازدادت سيطرتها وتأثيرها في عهدي الرئيسين كلينتون وجورج بوش الابن، إذ توظف هذه المراكز باحثين معروفين بتعصبهم لإسرائيل.

ومن أبرز هذه المراكز: معهد هيدسون، ومؤسسة هيريتيدج (التراث)، والمعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي، ومعهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط (WINEP)، ومعهد أبحاث إعلام الشرق الأوسط (MEMRI)، الذي أسسه الإسرائيلي إيغال كارمون، المستشار السابق لرئيس الوزراء الإسرائيلي في شؤون الإرهاب، والذي ينشر كل ما يدخل تحت مسمى (معاداة السامية) للعرب والمسلمين.

سابعاً: الشركات الاقتصادية

تُظهر التكتيكات الصهيونية المتبعة أن غالبية أعضاء اللوبي الصهيوني الذين يحتلون مواقع حساسة في الحكومة الأمريكية يستخدمون نفوذهم لابتزاز الأمم الأخرى ودفعها لدعم إسرائيل. ويتم ذلك باستخدام المساعدات الخارجية والوضع الاقتصادي كـ "الجزرة والعصا" لإجبار الدول على تأييد إسرائيل في الأمم المتحدة، أو "شراء" أعداء إسرائيل كالأردن ومصر بأموال ضخمة من دافعي الضرائب الأمريكيين. كما يساهم اللوبي في تحفيز الولايات المتحدة على القيام بأعمال عسكرية ضد أعداء إسرائيل. ويتضح هذا النفوذ في قيادات وسيطرة بعض الشركات الاقتصادية الكبرى، مثل:

- شركة هالبرتون: التي يسيطر عليها قيادات تعمل ضمن لوبي المحافظين الجدد واللوبي الصهيوني.
- شركة لوكهيد مارتين: التي حصلت على عقود بمليارات الدولارات لتزويد الجيش الأمريكي بأسلحة متطورة، ويُعدّ أصحابها من حلفاء إسرائيل المؤثرين.
- شركة بكتل (Bechtel): التي وظفت ضمن أركانها عدداً من كبار المسؤولين في الإدارات الجمهورية السابقة، مثل جورج شولتز وكاسبار واينبرجر، الذين كانوا جميعاً من دعاة الحرب على النظام العراقي السابق وحلفاء لإسرائيل.

الفصل الثالث: السياسة الأمريكية اتجاه منطقة الشرق الأوسط المبحث الأول: أهداف السياسة الأمريكية اتجاه الوطن العربي

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى بلورة سياستها تجاه الدول الأخرى، وخاصة العربية، في إطار ما يُعرف بـ "سياسة الإجماع الاستراتيجي". وقد وُصفت هذه السياسة، المنسوبة إلى وزير الخارجية الأمريكي الأسبق ألكسندر هيغ، بأنها تشبه مبادئ الرؤساء السابقين، وتقوم على فلسفة ترى أن أمريكا لم تعد قادرة على تنفيذ برامج على مستوى كوني بمفردها. لذلك، يجب عليها تشجيع برامج التعاون غير الرسمية بين الدول المتجاورة، والاعتماد على معاهدات ثنائية تُعقد بين الولايات المتحدة وكل دولة على حدة، بهدف رفع القدرات العسكرية الأمريكية وتجهيزاتها في تلك المناطق (الطناحي، سنة غير محددة، ص. 219-220).

عناصر سياسة أمريكا وأهدافها في المنطقة العربية

تتكون السياسة الأمريكية في المنطقة العربية من مجموعة من الأهداف السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تُعدّ جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية الدولية للولايات المتحدة. إلا أن هذه السياسات تتأثر بشكل كبير بالضغوط الداخلية، وفي مقدمتها اللوبي الصهيوني الذي يعمل على توجيهها لخدمة الأهداف الإسرائيلية. يمكن تحديد الأهداف الرئيسية لسياسة أمريكا اتجاه المنطقة العربية في النقاط التالية:

1. الاستراتيجية الإقليمية: الحيلولة دون نجاح القوى المنافسة، متمثلة تاريخياً في الاتحاد السوفيتي، وحالياً في "الاتحاد الروسي"، في إقامة مواقع نفوذ لها داخل المنطقة.
2. الاقتصاد والطاقة: تأمين حرية وصول الغرب إلى مصادر البترول الغنية والسيطرة عليها.
3. الاستقرار السياسي: إضعاف عوامل عدم الاستقرار وتقوية عوامل الاستقرار القائمة على أساس الحفاظ على الأمر الواقع والأنظمة المحافظة الموالية للغرب.

4. أمن إسرائيل: ضمان وجود إسرائيل وأمنها وتقدمها، ويُعدّ هذا الهدف أحد الثوابت غير القابلة للتفاوض في السياسة الأمريكية.
 5. التغلغل الاقتصادي: تأمين وصول الشركات والمنتجات الأمريكية إلى الأسواق العربية.
 6. الأمن الإقليمي: القضاء على حركات التحرر الوطني والأنظمة غير الموالية التي تقف أمام الطموحات الأمريكية وحلفائها الإقليميين.
 7. القيم والأيدولوجيا: نشر قيم وتعاليم الليبرالية والديمقراطية، وهو الهدف الذي ظهر جلياً في تجربة إدارة الرئيس بوش الابن في العراق عام 2003.
- عناصر حل القضية الفلسطينية في الاستراتيجية الأمريكية**
- تتبنى الاستراتيجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية حزمة من العناصر الموجهة، والتي تعمل على تحقيق تسوية تضمن الأمن الإسرائيلي أولاً:
- الاعتراف المتبادل: الاعتراف بحق إسرائيل ودول وشعوب المنطقة في حياة وسلام آمن.
 - الأسس القانونية: التمسك بقراري هيئة الأمم المتحدة رقم 242 و 338 باعتبارهما أساس الحل الممكن والشامل.
 - حل الدولتين: ضرورة حل القضية الفلسطينية من كافة الأوجه، والتمسك بـ حل الدولتين (الإسرائيلية والفلسطينية).
 - المفاوضات المباشرة: الإيمان بأهمية المفاوضات المباشرة ودعمها بصيغ المؤتمرات الدولية.
 - التحالفات الجديدة: السعي إلى تشكيل تحالف جديد في المنطقة، يدمج إسرائيل فيما بات يعرف بـ "حلف المعتدلين" لمواجهة تحالف "المتشددین" (إيران وسوريا ومنظمات المقاومة).

المبحث الثاني: مكانة إسرائيل في الاستراتيجية الأمريكية

بدأ الاهتمام الأمريكي بما يسمى "إسرائيل" بعد الحرب العالمية الثانية، وتحديداً بعد إنشائها في مايو 1948. وقد نجحت الدعاية الصهيونية في تصوير إسرائيل كـ "دولة صغيرة ومتحضرة وديمقراطية تكافح من أجل السلام"، بينما صورت العرب كـ "معتدين يرفضون السلام" (ربيع، 1990، ص. 203).

بناءً على هذه الرؤية، بلورت أمريكا استراتيجيتها التي تمنح إسرائيل أولوية قصوى في سياستها تجاه الشرق الأوسط. فقد شهدت فترة حكم الرئيس جون كيندي (الذي حصل على 82% من أصوات الناخبين اليهود عام 1962) تبلور مفهوم "العلاقة الخاصة" بين البلدين، مما فتح المجال واسعاً أمام اليهود والصهاينة لاحتلال مواقع قيادية هامة في أجهزة الدولة، خاصة في وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي.

وتقوم العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل على أسس راسخة حددها الرئيس الأمريكي رونالد ريغان في عدة نقاط:

1. الأسس الفلسفية والدينية: الانطلاق من أسس وقيم مشتركة بين الديانتين اليهودية والمسيحية.
 2. القيم والمصالح المشتركة: الإيمان بوجود قيم ومشاعر مشتركة ذات جذور دينية وحضارية بعيدة المدى، بالإضافة إلى مصالح اقتصادية مشتركة تفرض على الدولتين التعاون سوياً.
 3. الاستراتيجية الأمنية: اعتبار أي قوة معادية (سابقاً الاتحاد السوفيتي، وحالياً إيران وقوى أخرى) خطراً يهدد المصالح المشتركة في المنطقة.
 4. الالتزام المطلق: الالتزام الأمريكي المطلق بحق إسرائيل في العيش والدفاع عن أمنها، والوقوف إلى جانبها لحمل الجيران العرب على الاعتراف بذلك الحق واحترامه.
- ويشير المراسل العسكري (هيرش جودمان) إلى أن التحالف الأمريكي-الإسرائيلي قام على عاملين رئيسيين: التعاطف الأمريكي التاريخي مع الدولة اليهودية ومبادئ الديمقراطية، والحاجة الاستراتيجية المشتركة للتعاون وتبادل الخدمات.

الخاتمة والنتائج

في ختام هذه الدراسة حول "تأثير اللوبي الصهيوني في قرارات السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الدول العربية"، توصلنا إلى مجموعة من النتائج التي تؤكد محورية الدور الذي تلعبه قوى الضغط غير الرسمية في توجيه سلوك القوة العظمى. ونقدم الخاتمة الموجزة التالية أبرز النتائج التي تم التوصل إليها:

أولاً: النتائج الرئيسية

1. الطبيعة المزدوجة للسياسة الخارجية: أكدت الدراسة أن السياسة الخارجية مفهوم متعدد الأبعاد يختلف باختلاف المدارس الفكرية، وأنها تُنفذ من خلال منظومة متكاملة من الأدوات، تشمل: الأداة الدبلوماسية، والاقتصادية، والعسكرية، والرمزية، والاستخبارية.
2. مركزية اللوبي الصهيوني: أثبت البحث أن اللوبي الصهيوني يمثل مجموعة ضخمة من التنظيمات غير الرسمية، وعلى رأسها (إيباك-AIPAC)، التي تهدف إلى التأثير غير المباشر والمباشر على صانع القرار الأمريكي لخدمة مصالح إسرائيل.
3. التغلغل المؤسسي الواسع: تمكن اللوبي من اختراق والتغلغل في كافة الأجهزة الحيوية لصنع السياسة الأمريكية، بما في ذلك: وزارة الخارجية، والكونغرس، ووزارة الدفاع، ومجلس الأمن القومي، ووكالة المخابرات المركزية، ووسائل الإعلام ومراكز البحث العلمي، والشركات الاقتصادية الكبرى.
4. تحقيق الأهداف الإسرائيلية عبر القوة الأمريكية: اتضح أن السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية تخدم مجموعة من الأهداف الاستراتيجية، وفي مقدمتها: ضمان أمن إسرائيل، وتأمين وصول الغرب إلى النفط، وإضعاف عوامل عدم الاستقرار، ومحاربة حركات التحرر الوطني، ونشر الأيديولوجية الليبرالية.
5. المكانة الخاصة لإسرائيل: تكمن أهمية إسرائيل في الاستراتيجية الأمريكية في أنها تُمثل أداة يمكن توظيفها في صراع القوى الإقليمي والدولي (كسلاح ضد الأنظمة "التقدمية" سابقاً، وضد محور "الممانعة" حالياً)، وأن العلاقة بين الدولتين تقوم على أسس فلسفية وقيم مشتركة، والتزام أمريكي مطلق بأمنها.
6. توجيه المواقف الدولية: يسعى اللوبي الصهيوني إلى توجيه المواقف الأمريكية في المحافل الدولية والقضايا الإقليمية، بما في ذلك حل القضية الفلسطينية عبر التمسك بحل الدولتين ونبذ المقاومة المسلحة، وتقويض أي محاولة لاستخدام النفط كسلاح ضغط عربي.

ثانياً: التوصيات

توصي الدراسة بما يلي:

1. ضرورة زيادة الوعي العربي بأبعاد تغلغل اللوبي الصهيوني ووسائله غير التقليدية للتأثير على السياسة الأمريكية.
2. الحاجة إلى تأسيس مراكز دراسات وأبحاث عربية متخصصة وممولة بشكل جيد لتقديم رؤى استراتيجية متعمقة ومنافسة للمعلومات التي يوفرها اللوبي لمراكز القرار في واشنطن.
3. دعوة الباحثين إلى دراسة أساليب اللوبيات المضادة وتأثيرها المحتمل على عملية صنع القرار الأمريكي في المستقبل.

قائمة المراجع

1. أوبرين، ل. (1986). المنظمات الصهيونية ونشاطاتها في دعم إسرائيل. (م. زايد، مترجم). مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
2. جرجس، ف. (1998). السياسة الأمريكية اتجاه العرب: كيف تصنع ومن يصنعها. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
3. الجزيرة الفضائية 15 (مارس 2009). وراء الخبر (برنامج تلفزيوني).

4. الرمضاني، م. ا. (1991). السياسة الخارجية: دراسة نظرية. بغداد: جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية.
5. رميس، ن. (1986). كيفية النفاذ إلى النظام السياسي الأمريكي. الفكر الاستراتيجي العربي.
6. ربيع، م. ع. (1990). صنع السياسة الأمريكية والعرب. عمان: دار الكرمل.
7. ربيع، م. ع. (7 نوفمبر 2006). اللوبي الصهيوني ومبررات الدعم الإسرائيلي. صحيفة الدستور الأردنية.
8. سليم، م. ا. (1989). تحليل السياسة الخارجية. القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية.
9. شمش، ع. م. (1996). السياسة الخارجية (ط. 5). بنغازي: دار الكتب الوطنية.
10. صحيفة السفير اللبنانية. (19 يناير 1994). نفوذ إيباك في وزارة الدفاع الأمريكية. صحيفة السفير اللبنانية.
11. الطناحي، م. م. (م). سنة غير محددة. (الولايات المتحدة والخليج العربي 1971-1990: دراسة تاريخية سياسية. القاهرة: مطبعة المتدني، المؤسسة السعودية بمصر.
12. العيساوي، ي. (2009). السياسة الأمريكية بين الدستور والقوى السياسية.
13. عياد، خ. (1989). استقهاامات من وعد بلفور وعهد إيباك. تونس: دار القوش.
14. فندلي، ب. (1996). من يجرؤ على الكلام (ط. 3). (ترجمة الناشر). بيروت: شركة المطبوعات.
15. محمد، ف. ز. (1975). السياسة الخارجية وابعادها في السياسة الدولية. بغداد: دار ناصرة.
16. مير شايمر، ج. 28. مارس 2009. (اللوبي الصهيوني يرتجج. منتديات المهدي. تم الاسترجاع من www.almahdy.net).
17. الوعد، أ. (1987). آخر التطورات في علاقات إسرائيل ويهود العالم ومنظماتهم. مجلة الأرض، (5).

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of CJHES and/or the editor(s). CJHES and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.